AL HAYAT

الحياة

٢٤ صفحة www.daralhayat.com

٢٠٠٩/١١/٨

مستقبل الحكم في مصر: "حوار طرشان" خارج الموضوع!

وحيد عبد المجيد

لم تكن أجواء عادية تلك التي عُقد فيها المؤتمر السنوي السادس للحزب الوطني الحاكم في مصر الأسبوع الماضي. فالجدل حول مستقبل الحكم في البلاد ملأ هذه الأجواء، وخصوصاً على المستوى الإعلامي. «بورصة» الترشيحات لانتخابات ٢٠١١ الرئاسية فُتحت على مصراعيها لمزايدات ومناقصات عشوائية.

ولكن مؤتمر الحزب الحاكم لم يلتفت إلى هذا كله. فقد أدير بالطريقة المعتادة كل عام، وكأن لا جديد في الأجواء التي أحاطته. فلا نقاش حول الموضوع، ولا تعليق يتجاوز نفي وجود أي داع لإثارته، ولا اهتمام بوضع حد للقلق حول مستقبل الحكم. لذلك أبدى مراقبون شديد استغرابهم لهذا السلوك. غير أن ما قد يكون أكثر إدهاشاً أن النخبة السياسية والثقافية التي وضعت قضية مستقبل الحكم والانتخابات الرئاسية القادمة في قلب الجدل العام لم تحفل أصلاً بمؤتمر الحزب الحاكم ولا سعت إلى حوار جاد ولا طرحت «أجندة» لأي حوار. كما لم يزعجها إعلان أكثر من قيادي في هذا الحزب أن كل ما يثار حول مستقبل الحكم هو مجرد سعي إلى التشويش على المؤتمر أو محاولة لاختلاق قضية.

فالجدل العام في المشهد المصري الراهن هو تجسيد تام لما يُطلق عليه «حوار طرشان»، فلا أحد يسمع الآخر، ناهيك من أن ينصت إليه. وأزمة عدم الثقة عميقة ليس فقط بين الحزب الحاكم والنخب السياسية والثقافية التي تعارضه أو تختلف مع توجهات النظام، ولكن أيضاً في أوساط هذه النخب وبين أفرادها ومنظماتها، كما في داخل ذلك الحزب وبين بعض قادته ومتصدري الصفوف في الدفاع عنه.

لا أحد يسمع أحداً، ولا أحد يثق في أحد. ولذلك قوبل مقترح الأستاذ محمد حسنين هيكل بتشكيل «مجلس أمناء الدولة والدستور» للإشراف على مرحلة انتقالية يصاغ خلالها دستور جديد، بهجوم وانتقادات من الحزب الحاكم وأنصاره وكثير من معارضي هذا الحزب أحزاباً وحركات وشخصيات.

اعتبر الحزب الحاكم هذا التصور قفزاً على الشرعية القائمة، على رغم أنه موجه إلى الرئيس حسني مبارك بشكل غير مباشر، من خلال تأكيد أن «حارس الانتقال ينبغي أن يكون رئيس الدولة الموجود حالياً مع القوات المسلحة». أما أحزاب المعارضة فقد أغضبها استبعاد قادتها من «مجلس أمناء الدولة والدستور»، على رغم أن منطق هذا المجلس هو أن يؤدي مهمة انتقالية ثم يرحل بشكل نهائي. كما انتقده سياسيون ومثقفون لأنهم لم يجدوا أسماءهم في هذا المجلس.

ولعل هذا هو الخطأ الجوهري في «مبادرة» هيكل. فليس من الصواب البدء بطرح أسماء على أي صعيد حين تكون «الشخصنة» ضاربة في البيئة السياسية – الثقافية التي توارى فيها مفهوم المصلحة العامة أو ضمر. فقد انشغل بالأسماء معظم من كان مفترضاً أن يعنوا بالموضوع. وكانت النتيجة، كالعادة، ميلاً إلى تسطيح النقاش في أمر تشتد الحاجة إلى حوار جاد في العمق حوله.

ولكن سيولة مقترح هيكل وارتباكه دفعا أيضاً في هذا الاتجاه. فالكلام فضفاض. والغموض يلف أهم ما فيه. وليس هذا إلا أحد أوجه قصور عدة يتسم بها الجدل العام الراهن حول مستقبل الحكم في مصر، ما يجعله «حوار طرشان» بامتياز.

فلا رؤية واضحة، على رغم سيل الكلام المنهمر. وما كان للقلق الآخذ في الازدياد في شأن مستقبل الحكم أن يبلغ هذا المبلغ إلا بسبب اختزال النظام السياسي عموماً، والسلطة التنفيذية الطاغية على ما عداها خصوصاً، في شخص الرئيس منذ إصدار دستور ١٩٥٦. ولم تكن ثمة فرصة لمراجعة هذا الوضع من قبل. وهذه هي المرة الأولى التي يثار فيها جدل حول الرئيس القادم في حياة رئيس قائم. ولذلك فهي تحمل في طياتها فرصة لإجراء حوار جاد.

فليس هناك دور دستوري ولا اختصاص سياسي لرئيس مجلس الوزراء منذ ستينات القرن الماضي. وتبدو خرافية دعوة بعض المعارضين إلى إقامة جمهورية برلمانية يكون رئيس الحكومة فيها هو الحاكم ويتحول رئيس الجمهورية في ظلها إلى منصب شبه شرفي. ولكن الأمر ليس كذلك إذا دُعي إلى تقليص بعض سلطات رئيس الجمهورية، خصوصاً في السياسة الداخلية، وإيجاد رئيس حكومة يُختار وفقاً لنتائج الانتخابات. وليس صعباً إجراء هذا التغيير الذي يجعل النظام السياسي المصري أقرب إلى «النموذج» الفرنسي.

ولو أن هذا هو النظام المعمول به، لتركز الاهتمام على الانتخابات المرفوعة تقريباً من التداول في الجدل العام حتى اليوم على رغم أن حملتها ستبدأ في خريف، وربما نهاية صيف العام المقبل أي قبل سنة على موعد الانتخابات الرئاسية. وحين يؤخذ بمثل هذا النظام، لن يكون مصير البلاد ولا مستقبل الحكم متوقفين على شخص رئيس الجمهورية أياً يكن وخصوصاً إذا وُضع سقف لتوليه هذا المنصب، كما سيكون في إمكان المعارضة أن تتطلع إلى مشاركة جدية وأن يكون لها دور مؤثر في اختيار رئيس الحكومة وبالتالي في تقرير السياسات العامة وإدارة شؤون البلاد، وسيصبح الأفق السياسي مفتوحاً. ولا يحتاج الانتقال إلى مثل هذا النظام سوى إلى تعديل دستوري محدود في الباب الخامس الخاص بنظام الحكم.

ويتركز هذا التعديل في المواد المحددة لسلطات رئيس الجمهورية ودور الحكومة (من ١٣٧ إلى ١٥٦)، كما في المادة ٧٧ التي تتيح إعادة انتخاب الرئيس «لمدد أخرى» من دون سقف بحيث تعاد إلى ما كانت عليه من قبل بحيث لا يجوز أن يعاد انتخابه إلا لفترة أخرى فقط، فيكون المجموع فترتين رئاسيتين.

وفي هذه الحال، لن يكون ثمة جدل حول مستقبل الحكم برمته، وإنما حول جانب أو آخر من جوانب هذا المستقبل. كما لن يكون هذا الجدل «حوار طرشان» من النوع الذي يطغى في المشهد السائد الآن.